

Distr.: General
15 December 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



كيوتو، اليابان، 7-12 آذار/مارس 2021

البنود 3 و4 و5 و6 من جدول الأعمال المؤقت *

الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق
التنمية الاجتماعية والاقتصادية

النُهُج المتكاملة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة الجنائية

النُهُج المتعددة الأبعاد التي تعتمدها الحكومات من أجل تعزيز

سيادة القانون من خلال أمور منها توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع؛

وإقامة مؤسسات فعالة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛

والنظر في وضع تدابير اجتماعية وتعليمية وتدابير أخرى ذات صلة،

منها تدابير تستهدف ترسيخ ثقافة احترام القانون مع احترام الهويات الثقافية،

وفقاً لإعلان الدوحة

التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية من أجل منع الجرائم

بجميع أشكالها والتصدي لها

المستجدات التي طرأت في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

ورقة عمل أعدتها الأمانة

ملخص

تعرض هذه الوثيقة حالة المعرفة بالمستجدات التي طرأت على الاتجاهات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكذلك معلومات محدثة عن الوثائق المتعلقة بجميع البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.⁽¹⁾

* A/CONF.234/1/Rev.1

(1) A/CONF.234/3، وA/CONF.234/4، وA/CONF.234/5، وA/CONF.234/6، وA/CONF.234/7، وA/CONF.234/8، وA/CONF.234/9، وA/CONF.234/10، وA/CONF.234/11، وA/CONF.234/12.



أولاً - مقدمة

1- كان من المقرر عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في كيوتو، اليابان، في الفترة من 20 إلى 27 نيسان/أبريل 2020. غير أن الجمعية العامة، إذ لاحظت بقلق الحالة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قررت في مقرها 550/74 تأجيل عقد المؤتمر الرابع عشر حتى إشعار آخر. وقررت الجمعية العامة، في مقرها 550/74 باء عقد المؤتمر الرابع عشر في الفترة من 7 إلى 12 آذار/مارس 2021.

2- ومنذ آذار/مارس 2020، تغير العالم جذرياً بسبب جائحة كوفيد-19. فهي لم تحصد أرواح أكثر من مليون شخص فحسب، وإنما أوقعت ملايين الأشخاص أيضاً في الفقر المدقع، وأدت إلى انخفاض معدلات التنمية البشرية للمرة الأولى منذ عام 1990. وفقد العديد من الوظائف بدوام كامل، معظمها في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.⁽¹⁾ وقد كان لهذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة أثرها على الجريمة وعلى الجهود المبذولة لمنعها والتحقيق فيها والفصل فيها. كما أتاحت تدابير الإغلاق فرصاً لازدهار أسواق جديدة غير مشروعة، بينما تعطلت أسواق أخرى، مما شكل تحديات فريدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

3- وتعرض هذه الوثيقة حالة المعرفة بشأن اتجاهات الجريمة خلال جائحة كوفيد-19. كما تعرض معلومات محدثة عن الوثائق المتعلقة بجميع بنود جدول أعمال المؤتمر الرابع عشر،⁽²⁾ وينبغي أن تقرأ بالاقتران مع تلك الوثائق.

4- وفي إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، أعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) عدداً من الموجزات البحثية عن مواضيع منها أثر الجائحة على تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص عبر الحدود إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، والاتجار بالمنتجات الطبية، والجريمة المنظمة، وكذلك العنف ضد المرأة وجرائم القتل وغيرها من الجرائم التقليدية. ونشر المكتب أيضاً عدداً من الوثائق السياسية منذ آذار/مارس 2020 بشأن مواضيع منها الوصول إلى العدالة، والسجون، ومختلف أشكال الجريمة، مثل الفساد والاتجار بالأشخاص وغسل الأموال والجرائم المتعلقة بالحياة البرية، خلال الجائحة.⁽³⁾

ثانياً - اتجاهات الجريمة خلال جائحة كوفيد-19

5- يعرض هذا الفصل تحديثاً لتقرير الأمين العام عن حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم (A/CONF.234/3). وقام المكتب بتحليل الآثار الأولية القصيرة المدى، والآثار على المديين المتوسط والطويل لجائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بأنواع مختلفة من الجرائم. ويستند هذا الفصل إلى الموجزات البحثية للمكتب المذكورة في الفقرة 4 أعلاه، وكذلك منشورات المكتب ومنها التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020 (Global Report on Trafficking in Persons 2020)، والتقرير عن الجرائم المتعلقة بالحياة البرية في العالم: الاتجار في الأنواع المشمولة بالحماية (World Wildlife Crime Report: Trafficking in Protected Species)، والدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين لعام 2020 (Global Study on Firearms Trafficking 2020).

6- وينطوي تحليل أثر جائحة كوفيد-19 على اتجاهات الجريمة على طائفة متنوعة من التحديات بالنظر إلى البيئة المعقدة والسريعة التغير. وقام المكتب بتقييم الآثار القصيرة المدى للجائحة على اتجاهات الجريمة باستخدام مزيج من البيانات التي أبلغت عنها الدول الأعضاء من خلال جمع بيانات محددة، والجمع الآني

(1) Committee for the Coordination of Statistical Activities, *How COVID-19 is Changing the World: A Statistical Perspective*, vols. I and II (New York, 2020).

(2) A/CONF.234/3، وA/CONF.234/4، وA/CONF.234/5، وA/CONF.234/6، وA/CONF.234/7، وA/CONF.234/8، وA/CONF.234/9، وA/CONF.234/10، وA/CONF.234/11، وA/CONF.234/12.

(3) متاحة في: www.unodc.org/unodc/en/covid-19.html.

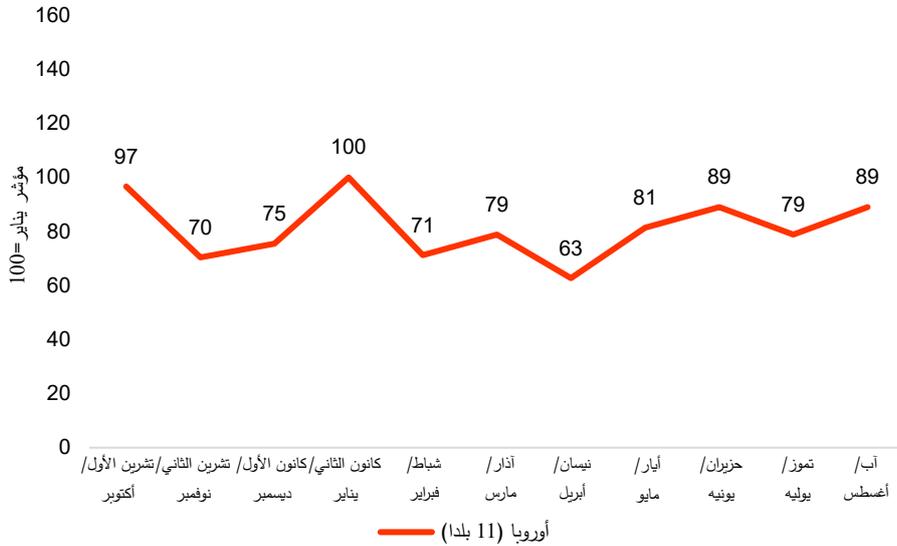
للبيانات من مصادر البيانات الضخمة. ويمكن التنبؤ بالآثار على المدى البعيد من خلال إسقاط سيناريوهات الأزمات السابقة على الجائحة الحالية، وإن كان لا يمكن تطبيق هذه المنهجية على جميع أنواع الجرائم. ولذلك، وعلى الرغم من وجود أدلة سرديّة مثلًا على حدوث زيادة مؤخرًا في وقائع الفساد والجرائم السيبرانية، فمن السابق لأوانه تقديم بيانات إحصائية بطريقة منهجية عن هذه الأنواع من الجرائم أثناء الجائحة.

أف - جرائم القتل

7- تُظهر البيانات التي جمعها المكتب لرصد اتجاه جرائم القتل في سياق جائحة كوفيد-19 اتجاهات متباينة من حيث عدد ضحايا جرائم القتل المسجلة بعد اتخاذ تدابير الإغلاق⁽⁴⁾. ففي بعض البلدان، لم تلاحظ تغيرات كبيرة إلا خلال تنفيذ التدابير التقييدية، مع معاودة الاتجاه السابق للظهور بمجرد تخفيفها. وكانت هذه التغيرات موحدة إلى حد كبير في جميع أنحاء أوروبا، حيث شهدت انخفاضًا واضحًا (انظر الشكل الأول)، ولكنها كانت غير متجانسة إلى حد كبير في أمريكا اللاتينية، مما يجعل من الصعب استخلاص استنتاجات عامة بشأن أثر الجائحة وما يقترن بها من تدابير على مستوى العنف المमित. ويمكن أن يعزى عدم التجانس إلى عدة عوامل، منها: التباين بين مستوى التدابير التقييدية التي تفرضها الحكومات، والظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة من قبل، والغلبة العامة لأنماط معينة من جرائم القتل، التي كثيرًا ما تكون مرتبطة بالجريمة المنظمة والعصابات في أمريكا اللاتينية، في حين ترتبط بشكل أكبر بالعنف بين الأشخاص والعنف داخل الأسرة في أوروبا.

الشكل الأول

العدد الإجمالي لضحايا جرائم القتل العمد في بلدان أوروبا، تشرين الأول/أكتوبر 2019 - آب/أغسطس 2020



المصدر: البيانات الوطنية التي جمعت من خلال مبادرة المكتب العالمية الرامية إلى تحسين المعارف المتعلقة بأثر جائحة كوفيد-19 على الجريمة والمخدرات.

ملاحظة: البلدان التالية مدرجة في حساب المؤشر: إسبانيا، ألبانيا، إيطاليا، جمهورية مولدوفا، سلوفينيا، صربيا، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا الشمالية، اليونان.

8- وكانت اتجاهات جرائم القتل في البلدان الأوروبية موحدة إلى حد ما. ونفذت معظم البلدان الأوروبية المشمولة في التحليل عمليات إغلاق في آذار/مارس وبدأت مرحلة إعادة الفتح في أيار/مايو، مما جعل

(4) UNODC “Effect of the COVID-19 pandemic and related restrictions on homicide and property crime”, (4) .Research Brief (December 2020)

نيسان/أبريل الشهر الوحيد الذي فرضت طوالة القيود. ولم يلاحظ انخفاض عدد جرائم القتل إلا في نيسان/أبريل؛ في حين وقعت جرائم القتل في الأشهر التالية بنفس وتيرة مرحلة ما قبل الجائحة.

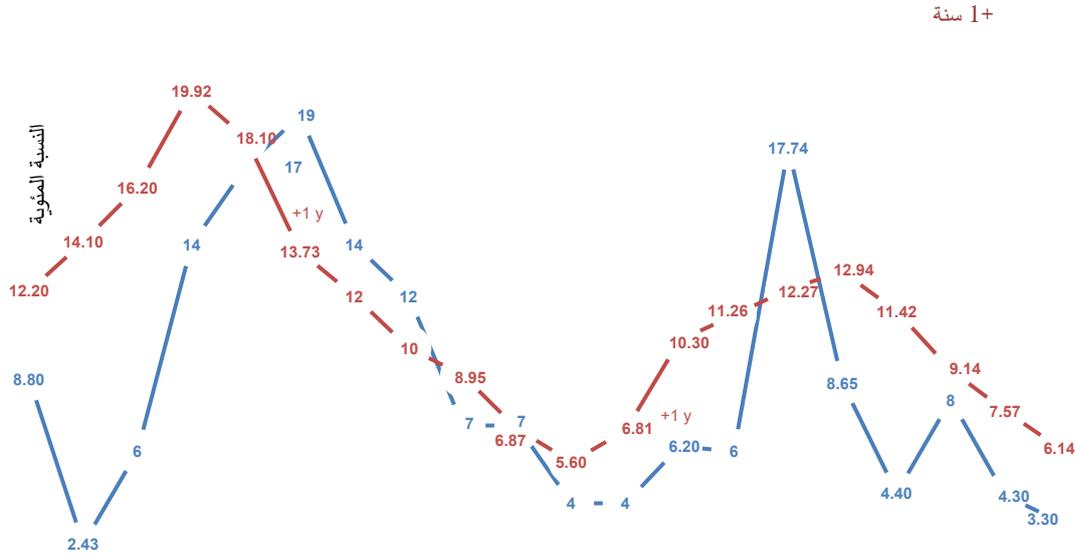
باء - الاتجار بالأشخاص

9- البيانات الواردة في هذا القسم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص لا تتعلق مباشرة بالاتجاهات السائدة خلال جائحة كوفيد-19، ولكنها بيانات لم يسبق نشرها ويمكنها أن تدعم تحليل الاتجاهات الحالية والمقبلة وتوقعها. ويبين تحليل 288 قضية من القضايا المتعلقة بالاتجار بالأشخاص أن معظم الضحايا، حتى قبل انتشار الجائحة، كانوا في حالة عوز اقتصادي قبل تجنيدهم. ويبين تحليل بيانات السلاسل الزمنية عن الاتجار تزايد عدد ضحايا الاتجار المكتشفين من البلدان التي تسجل فيها البطالة والركود الاقتصادي.⁽⁵⁾

10- ونتيجة للركود الاقتصادي الذي تسببت فيه جائحة كوفيد-19، قد يتسبب الارتفاع العام في معدلات البطالة في بلدان المنشأ في زيادة عدد من يرغبون في المخاطرة من أجل الحصول على فرص اقتصادية أفضل، مما يجعلهم أكثر عرضة للاتجار. وتظهر بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بالضحايا المكتشفين في بلدان المقصد ومعدل التوظيف في بلدان المنشأ وجود ارتباط واضح (انظر الشكل الثاني).⁽⁶⁾

الشكل الثاني

العلاقة بين معدلات البطالة في بلغاريا ونسبة مواطنيها من ضحايا الاتجار المحتملين المكتشفين في هولندا (1998-2017)



1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017

— نسبة مواطني بلغاريا من الضحايا المكتشفين في هولندا (نسبة مئوية)
 — معدلات البطالة في بلغاريا (نسبة مئوية)

المصدر: الإحصاءات التي أعدها المكتب استنادا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية (معدلات البطالة) والمقرر الوطني الهولندي المعني بالاتجار بالبشر والعنف الجنسي ضد الأطفال (ضحايا الاتجار المحتملون المكتشفون).

(5) *Global Report on Trafficking in Persons 2020* (United Nations publication, forthcoming)

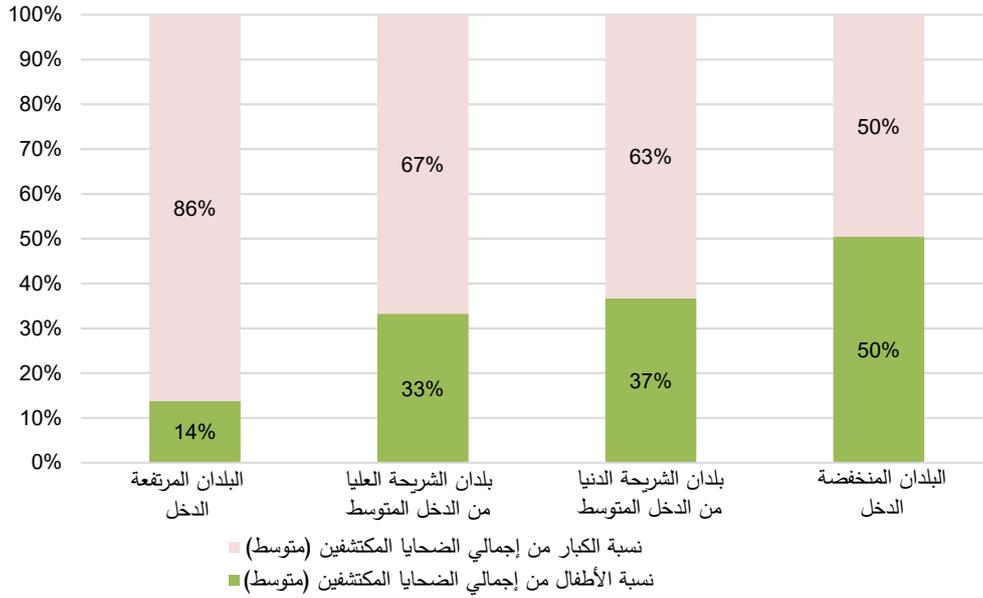
(6) UNODC, "How COVID-19 restrictions and the economic consequences are likely to impact migrant smuggling and cross-border trafficking in persons to Europe and North America", Research Brief (May 2020)

تحديث استنادا إلى التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2020

11- على الرغم من أن الأطفال شكلوا ثلث ضحايا الاتجار المكتشفين على الصعيد العالمي في عام 2018، فإنهم شكلوا نحو 50 في المائة من الضحايا المكتشفين في البلدان المنخفضة الدخل. ويكتشف معظم ضحايا الاتجار الأطفال في البلدان المنخفضة الدخل (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

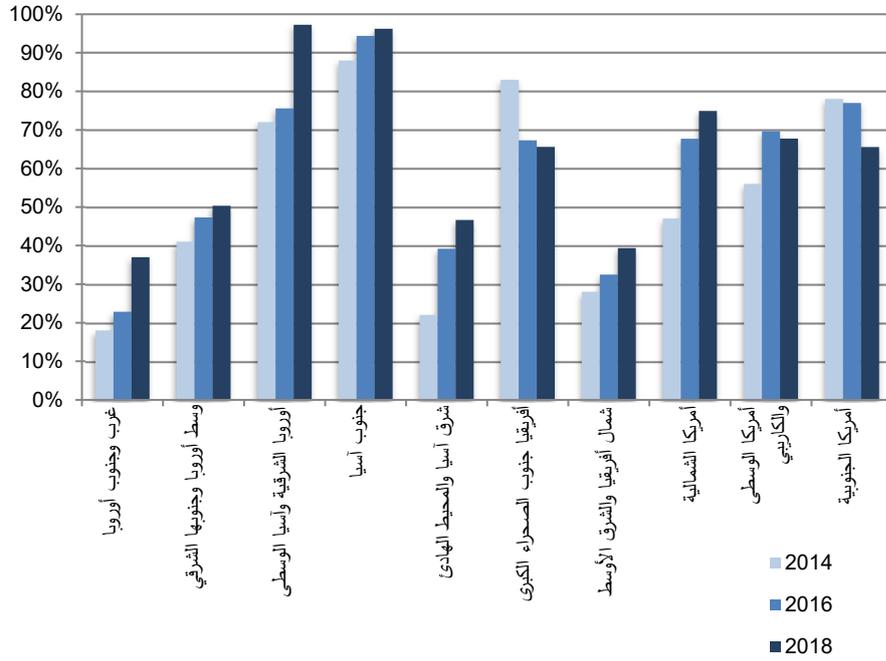
نسبة الأطفال بين جميع ضحايا الاتجار المكتشفين، حسب حالة دخل البلد المكتشف للاتجار، 2018



المصادر: الإحصاءات التي أعدها المكتب استنادا إلى البيانات الوطنية، والبنك الدولي.

12- وتشمل تدفقات الاتجار عبر مسافات طويلة نحو 15 في المائة من الضحايا المكتشفين في جميع أنحاء العالم. ومن بين كل أربعة من الضحايا المكتشفين، يُنَجَّر بضحية واحدة في نفس المنطقة، وفي عام 2018، جرى اكتشاف 65 في المائة من الضحايا الذين أُبلغ عن جنسيتهم في بلدانهم الأصلية (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع
نسبة ضحايا الاتجار المكتشفين في بلدانهم، حسب المنطقة دون الإقليمية، 2014
و2016 و2018

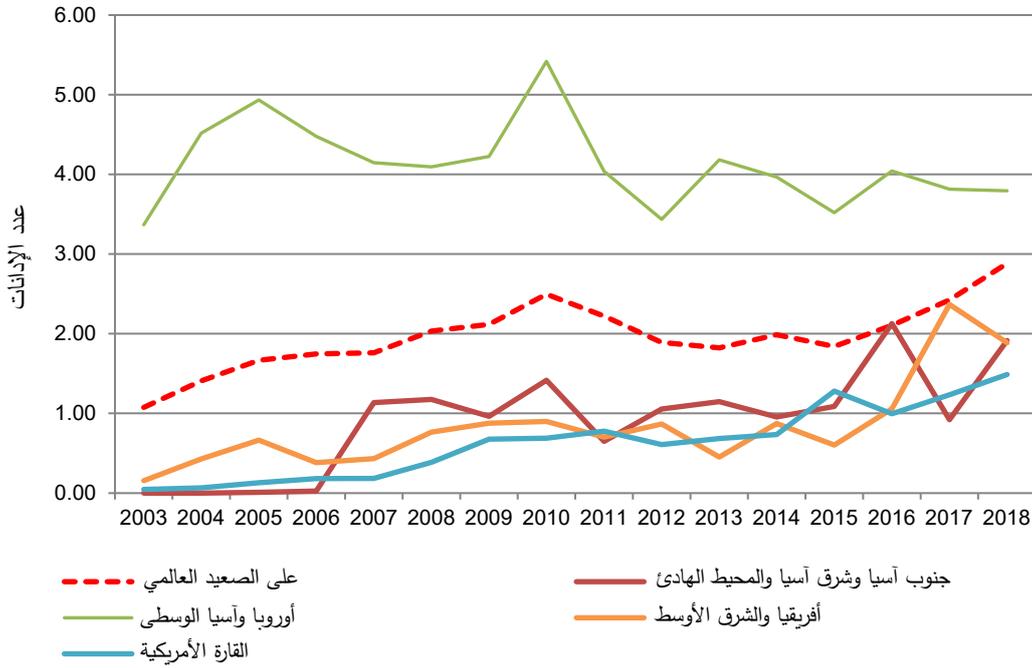


المصدر: الإحصاءات التي أعدها المكتب استناداً إلى البيانات الوطنية.

13- ومنذ بدء نفاذ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تضاعف عدد الإدانات والضحايا المكتشفين ثلاث مرات. ففي عام 2003، سُجِّل ما متوسطه إدانة واحدة لكل 100 000 شخص؛ وبحلول عام 2018، ارتفع هذا الرقم إلى ثلاثة. وسجلت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى معدلات إدانة منخفضة (0,5 إدانة لكل 100 000 شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، وجرى اكتشاف عدد منخفض من الضحايا (ضحيتان لكل 100 000 شخص، مقارنة بمتوسط عالمي قدره 12 شخصاً) (انظر الشكل الخامس).

الشكل الخامس

متوسط معدلات الإدانة (لكل 100 000 نسمة) على الصعيد العالمي، وحسب المنطقة، 2003-2018



المصدر: الإحصاءات التي أعدها المكتب استناداً إلى البيانات الوطنية.

- 14- وعلى الصعيد العالمي، فإن معظم الضحايا المكتشفين (65 في المائة) هم من النساء والفتيات. ويُتجر بغالبية الضحايا الذكور (أكثر من 70 في المائة) لأغراض العمل القسري.
- 15- ويكتشف الاتجار لأغراض العمل القسري بصورة متواترة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (حيث يستأثر بنسبة 77 في المائة من الضحايا المكتشفين)، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط (30 في المائة)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (66 في المائة)، وجنوب آسيا (52 في المائة).

جيم - تهريب المهاجرين

- 16- خلال جائحة كوفيد-19 في عام 2020، تشير البيانات المتعلقة بالدروب الثلاثة لتهريب المهاجرين على طول البحر الأبيض المتوسط إلى أن تهريب المهاجرين لا يزال مستمرا على الرغم من تدابير الإغلاق التي أدت إلى فرض قيود اقتصادية وقيود على الحركة. ولم ينخفض عدد الوافدين على طول دربي التهريب في وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط خلال عام 2020. ويعلق المهاجرون واللاجئون على طول درب التهريب عبر البحر الأبيض المتوسط بين الحاجة إلى الفرار من النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والفقر، والمياه المفتوحة الخطيرة ومخاطر انتقال فيروس كوفيد-19 خلال الرحلة.⁽⁷⁾

دال - الجريمة المنظمة

- 17- تتيح أي قيود قانونية مفروضة على السلع والخدمات التي يزداد عليها الطلب ويقل المعروض منها فرصة لارتكاب جرائم منظمة. وقد أدت الجائحة إلى طلب على منتجات وخدمات جديدة، وكذلك إلى سلسلة من

(7) المرجع نفسه.

القيود على الحركة والوصول إلى الأسواق. واستفادت الجماعات الإجرامية المنظمة عن طريق توفير هذه السلع والخدمات خارج نطاق القانون، كما يتضح من الزيادة المطردة في عمليات ضبط معدات الوقاية الشخصية المتدنية الجودة والمنتجات المزورة والحيل وعمليات الاحتيال المتعلقة بشراء المنتجات الطبية ذات الصلة بجائحة كوفيد-19.

18- وقد كشفت الجائحة عن أوجه ضعف في الهياكل الإدارية على عدة مستويات - ليس أقلها الضعف في مجال توفير المعونة الطارئة التي تشتد الحاجة إليها في أشد المجتمعات المحلية فقرا. وقد قامت الجماعات الإجرامية في جميع أنحاء العالم بتوزيع حزم المساعدات وغيرها من الضروريات على من هم في أشد الحاجة إلى الدعم، مما سمح لها بممارسة المزيد من السيطرة على الأراضي التي تعمل فيها. وبالتعلم من الأزمات السابقة، وجه الانتباه أيضا إلى أن تسلل الجماعات الإجرامية المنظمة إلى الاقتصاد المشروع بمجرد أن تعاود المجتمعات فتح أبوابها يمثل خطرا بالغا. ولا يزال لجائحة كوفيد-19 أثر متعدد الجوانب على الأسواق الإجرامية، ومن الواضح أن الجماعات الإجرامية المنظمة لديها القدرة على إبطاء التعافي من الجائحة بسبل عديدة.⁽⁸⁾

هاء - الأسلحة النارية

19- لم يقم بعد بالكامل أثر جائحة كوفيد-19 على الاتجار بالأسلحة النارية. ووفقا لدراسات محلية أجريت في أحد البلدان،⁽⁹⁾ عزز الشعور الجديد بعدم الأمان زيادة الطلب على الأسلحة النارية. وإذا شهدت بلدان أخرى مثل هذه الظروف، فقد يزداد الطلب على الأسلحة النارية الذي يمكن أن تلبية لقاء مقابل الجهات التي لديها استعداد وقدرة لنقل الأسلحة من الولايات القضائية ذات الضوابط الخفيفة إلى تلك التي تكون الضوابط بها أكثر صرامة. وفي بعض المناطق، يكون هذا النوع من الاتجار بسيطا بما يكفي بحيث تنتشر الممارسة بين من لا يوجد لديهم مصدر آخر للدخل.

واو - الجرائم المتعلقة بالحياة البرية

20- قد يكون من السابق لأوانه تحديد الأثر الدقيق لجائحة كوفيد-19 على أسواق الأحياء البرية غير المشروعة، إلا أن عمليات إغلاق الحدود على نطاق واسع وتغيير الرحلات الجوية أو إلغائها بسبب القيود المفروضة على السفر تزيد من صعوبة تخلص المتجرين من مخزونهم. ويعتمد المتجرون على شبكة من جهات الاتصال الفاسدة في مواقع محددة في المطارات وسلطات الجمارك، وهي جهات ينطوي إيجاد بدائل سريعة لها في أماكن أخرى على مخاطر كبيرة ويستغرق وقتا طويلا. وبسبب العدد المحدود من الرحلات الجوية المتاحة للاتجار بالأحياء البرية (مما يزيد من احتمال اكتشاف البضائع المهربة خلال عمليات التفتيش) واحتمال تغيير مسار الرحلة بعيدا عن المطار الذي توجد فيه جهات الاتصال ذات الصلة بالمتجرين، أصبح الاتجار الدولي بمنتجات الأحياء البرية جوا أكثر صعوبة. كما أن عدم وجود السياح الدوليين، الذين شكلوا في الماضي المشترين الرئيسيين لمنتجات الأحياء البرية في بلدان معينة، قد يكون له أثر أيضا على النماذج التجارية للمتجرين وأرباحهم.

(8) انظر UNODC، "The impact of COVID-19 on organized crime"، Research Brief (July 2020).

(9) Julia P. Schleimer and others، "Firearm purchasing and firearm violence in the first months of the coronavirus (9) pandemic in the United States"، *Medrxiv* (July 2020)، pre-print.

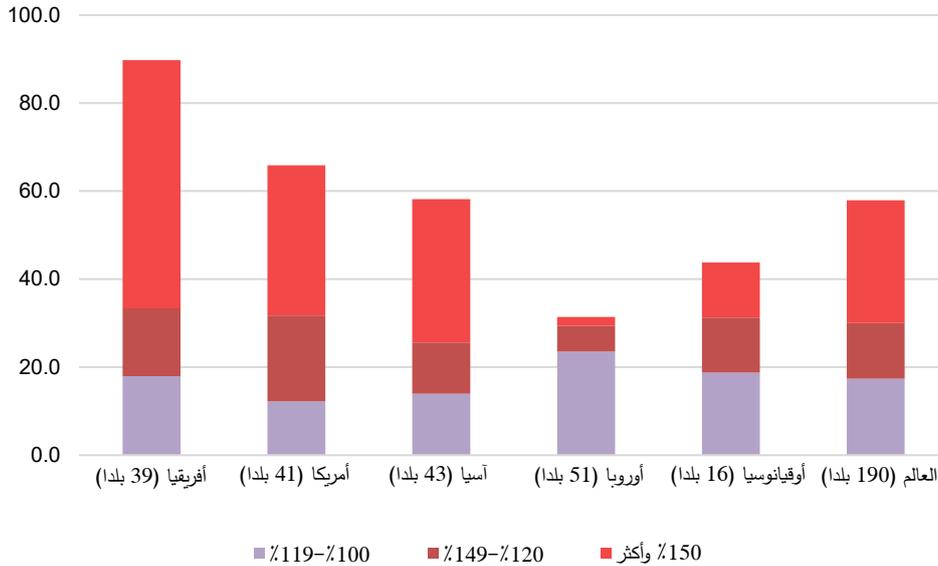
21- وقد يكون لجائحة كوفيد-19 أثر مزدوج على الاتجار بالأحياء البرية. فهناك تقارير إعلامية عن زيادة الصيد غير المشروع بعد تدابير الإغلاق في بعض البلدان.⁽¹⁰⁾ وفي الوقت نفسه، يمكن أن يؤدي تشديد الضوابط وانخفاض الطلب من المستهلكين بسبب جائحة كوفيد-19 إلى تقليل الصيد غير المشروع لبعض الأنواع المتعلقة بأسواق اللحوم البرية.⁽¹¹⁾ وكل سوق من أسواق الأحياء البرية فريد، ومعظمها غير متصل، ومن ثم يصعب التنبؤ بأثر الجائحة.

زاي - السجون

22- أدى الخطر الاستثنائي الذي تشكله جائحة كوفيد-19 في السجون إلى زيادة الاهتمام باحتجاز السجون. ولا يزال احتجاز السجون مستمرا في معظم البلدان وهو يشكل أحد أهم العقبات التي تعوق توفير بيئات احتجاز آمنة وصحية بما يتماشى مع حقوق الإنسان الأساسية (انظر الشكل السادس). وأقر العديد من البلدان خططاً للإفراج عن بعض المسجونين للتخفيف من خطر انتقال العدوى بفيروس كوفيد-19. وبحلول أيار/مايو 2020، ذكرت بعض المصادر أنه جرى الإفراج عن نحو 600 000 شخص من 80 بلداً في إطار تدابير الطوارئ.⁽¹²⁾ وتشير البحوث النظرية المفتوحة المصدر إلى زيادة هذا الرقم خلال الأشهر التالية.

الشكل السادس

نسبة البلدان التي يزيد فيها عدد السجناء عن طاقة السجون، حسب المنطقة، في عام 2018 أو آخر عام تتوفر عنه بيانات



المصدر: دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

.Annie Roth, "Poachers kill more rhinos as coronavirus halts tourism to Africa", *New York Times*, 8 April 2020 (10)

.Tamara Giles-Vernick, "Should wild meat markets be shut down?" *Somatosphere*, 6 March 2020 (11)

.Human Rights Watch, "Covid-19 prisoner releases too few, too slow", 27 May 2020 (12)

ثالثاً - الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (البند 3 من جدول الأعمال) ومنع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة (حلقة العمل 1)

ألف - الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

23- يعرض هذا القسم تحديثاً لورقة عمل أعدتها الأمانة عن الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (A/CONF.234/4). فقد تبنت الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة في شتى أنحاء العالم. وبينما أدى انعدام النمو الاقتصادي، مع شدة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، إلى زيادة مستويات الجريمة والعنف، أسفرت الجائحة عن حاجة ملحة إلى تحديد عوامل الخطر الناشئة المتعلقة بالسلوك الجانح والعنيف والتصدي لها. وسوف يتعين أن تكون سياسات وممارسات منع الجريمة مرنة، وأن تستجيب لعوامل الخطر الناشئة في الأجلين القصير والمتوسط بينما تنفذ البلدان تدابير مكافحة الفيروس، مع مراعاة تزايد مواطن الضعف الناجمة عن الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي يرجح أن تزداد حدتها في الأجلين المتوسط والطويل. والشباب هم الفئة الأكثر عرضة لهذه الاضطرابات، وقد يتعرضون لخطر التخلف عن الركب في مجالات التعليم والفرص الاقتصادية والصحة والرفاه خلال مرحلة حاسمة من مراحل تطور حياتهم.⁽¹³⁾ وفي هذا الصدد، فمن المقلق وجود حالات قامت فيها الجماعات الإجرامية المنظمة باتخاذ مبادرات لإنفاذ التدابير الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، وقدمت الدعم للمواطنين بهدف الحصول على المزيد من الدعم على الصعيد المحلي.

24- وكما نوقش أعلاه، يلزم إجراء مزيد من البحوث لتحديد أثر الجائحة على الجريمة والعنف، ولكن من الواضح أن الإغلاق والتدابير ذات الصلة قد اقترنت بحدوث تغييرات في معدلات الجريمة، وإن كان ذلك بشكل مختلف في الفئات والأماكن والأوقات المختلفة.

25- وقد زادت الجائحة وما يتصل بها من تدابير طارئة من صعوبة تنفيذ المبادرات المجتمعية لمنع الجريمة والعنف، وبخاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات التي تعزز الصحة والرفاه، بما في ذلك بين من يعيشون في مجتمعات مهمشة أو في أوضاع غير مستقرة من العنف الأسري. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن خدمات الخفارة المجتمعية وبرامج المشاركة المجتمعية الاستباقية قد تقلصت في أماكن كثيرة، حيث تحولت أولويات الخدمات الشرطية إلى كفالة الامتثال للتدابير المتعلقة بكوفيد-19.⁽¹⁴⁾ وفيما يتعلق بهذه الحالة الأخيرة، يلاحظ للأسف في بعض البلدان وجود حالات استخدام مفرط للقوة، بما في ذلك عمليات الاعتقال والاحتجاز، مما يهدد بتقويض الاستجابة الصحية ويمكن أن يزيد من حدة التهديدات القائمة للسلام والأمن أو يخلق تهديدات جديدة.⁽¹⁵⁾

26- وللتغلب على الأثر السلبي للجائحة على المدى الطويل، ينبغي إعطاء الأولوية للسياسات المستندة إلى حقوق الإنسان التي تعالج أوجه عدم المساواة المنهجية في الوصول إلى سوق العمل والتعليم والرعاية الصحية والعدالة وغيرها من الخدمات الأساسية، مع التركيز على النساء والشباب. وفي هذا السياق، اضطلع المكتب بأنشطة طوال عام 2020 للتوعية بالتحديات التي يواجهها الشباب بالتحديد لضمان استمرارية الخدمات المقدمة للشباب والآباء والأسر، وإتاحة فرص للتنمية الإيجابية للشباب أثناء الجائحة وبعدها. وبالمثل، دعم

(13) United Nations, "Protecting and mobilizing youth in COVID-19 responses", Policy Brief, No. 67 (May 2020)

(14) انظر على سبيل المثال، Cynthia Lum, Carl Maupin and Meghan Stolz, "The Impact of COVID-19 on law enforcement agencies (Wave 2)" (June 2020); and S. Ivkovic, J. Maskaly and P. Neyroud, "Policing the COVID-19 pandemic: exploratory study of the types of organizational changes and police activities across the globe" (2020, forthcoming)

(15) United Nations, "COVID-19 and human rights: we are all in this together" (April 2020)

المكتب السلطات الوطنية والمحلية لضمان توفير الخدمات الأساسية لضحايا العنف ضد النساء والفتيات، مع التشجيع في نفس الوقت على وجود آليات تكيف سليمة ورسائل إيجابية بشأن المساواة بين الجنسين، والاستفادة من حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف.⁽¹⁶⁾

باء - منع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة: الاستفادة من الإحصاءات والمؤشرات والتقييم في دعم الممارسات الناجحة

27- يعرض هذا القسم تحديثاً لورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة لحلقة العمل المتعلقة بمنع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة: الاستفادة من الإحصاءات والمؤشرات والتقييم في دعم الممارسات الناجحة (A/CONF.234/8). فقد أصبح توجيه جهود منع الجريمة في المشهد غير المسبوق المتعلق بالجائحة صعباً للغاية، حيث لا توجد سوابق لهذا الوضع العالمي يمكن الاستناد إليها. وهناك حاجة إلى أدلة قوية لمساعدة مقرري السياسات على تجاوز الأزمة وتقديم معلومات في الوقت المناسب عن الاتجاهات الجديدة للجريمة، والتهديدات الناشئة، والأثر المحتمل للسياسات الجديدة.

28- وقد تأثرت نظم المعلومات الوطنية المعنية بالمخدرات بالجائحة، فنظراً للقدرة المحدودة لبعض المكاتب الحكومية على الاستجابة لحالة الطوارئ والقيود المفروضة على التنقل التي أعاقت تنفيذ الدراسات الاستقصائية والبحوث الميدانية، أصبحت القدرة على إنتاج أدلة علمية محدودة. ومن ناحية أخرى، هناك أمثلة على منظمات محلية ووطنية وإقليمية ودولية حافظت على قدرتها المعتادة على إنتاج المعلومات أو جربت حلولاً مبتكرة. وقد أثبتت منصات ومراصد الجريمة القائمة مرونتها كموجودات مرنة وقادرة على مواصلة نشر الإحصاءات المتعلقة بالجريمة على نحو منتظم، وإن كانت تستند أساساً إلى الجرائم التي تبلغ بها السلطات فقط. وقد أدت الحاجة المفاجئة إلى معلومات جديدة استدعتها حالة الطوارئ المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى إيجاد حلول جديدة بشأن البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، منها على سبيل المثال، استخدام البيانات الضخمة والأساليب القائمة على جمع البيانات الرقمية المتاحة للعموم، إلى جانب استخدام البيانات الرقمية والروابط الرقمية مع نظم المعلومات الجغرافية المكانية.

29- وقد أثارت هذه النظم تحديات فيما يتعلق بالحفاظ على تغطية النظم الوطنية لإحصاءات الجريمة، فضلاً عن النظم الإحصائية الأخرى، واستمرارية ذلك، ولكنها أتاحت أيضاً الفرصة للتحديث. ومن شأن وجود نظام متكامل لمسارات جمع البيانات يمكنه الاعتماد على البيانات الرسمية ويقوم في الوقت نفسه بجمع البيانات الآنية من المصادر المفتوحة للبيانات أن يزيد مقرري السياسات وغيرهم من المستعملين بالمعلومات اللازمة في بيئة سريعة التغير.

30- وقد ثبت أن تحليل أثر جائحة كوفيد-19 على الجريمة والعدالة الجنائية ينطوي على تحديات في بيئة الأزمة السريعة التغير. ومع محدودية المعلومات المتاحة، كان على التقييمات المبكرة التي توجد حاجة ماسة إليها أن تعطي الأولوية لتقديم المعلومات في الوقت المناسب مقابل تقديم معلومات شاملة. وكما ذكر أعلاه، قام المكتب بتقييم أثر الجائحة باستخدام المعلومات الآنية التي جمعت من خلال تقنيات من قبيل استخلاص البيانات من الشبكة، ومن خلال جمع البيانات المخصصة. ومن الأساليب المستخدمة لتقييم أثر الجائحة على تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص استخدام الاتجاهات وتحليلات الأزمات السابقة من أجل توقع النتائج على المدى الطويل.⁽¹⁷⁾

(16) حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف هي أداة إرشادية أصدرتها الأمم المتحدة لتحديد الخدمات الأساسية التي يتعين تقديمها لجميع النساء والفتيات اللواتي تعرضن لحوادث عنف جنساني، بما في ذلك الخدمات التي ينبغي أن تقدمها قطاعات الصحة والخدمات الاجتماعية والشرطة والعدالة.

(17) "How COVID-19 restrictions and the economic consequences are likely to impact migrant smuggling and cross-border trafficking in persons to Europe and North America"

31- ومع تكيف سياسات منع الجريمة مع السياق الاجتماعي والاقتصادي الجديد، يصبح للتقييمات أهمية شديدة. وتتطلب التقييمات المستقلة المضطلع بها في أوقات الأزمات إعادة النظر في العمليات والنهج الموحدة بهدف التصدي للتحديات والقيود الجديدة. وقد تتطلب هذه التقييمات معلومات وتقييمات آنية وتقييمات لعمليات البرمجة الجارية لتحديد المجالات اللازم تعديلها أو طرائق الاستجابة والتكيف. وقد فرضت الجائحة تحديات وقيودا جديدة على التقييم المستقل وأنشطة التقييم، بما في ذلك فرض قيود على السفر والبعثات إلى الميدان بغرض جمع البيانات، إضافة إلى إمكانية إقبال كاهل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. غير أن الحاجة إلى المساءلة والتعلم لا تزال مهمة، كما أن دور الأدلة في إطار السياسات والبرامج يصبح أكثر إلحاحا خلال الأزمات. ولذلك، من الضروري للغاية لتوفر أدلة قوية تستند إلى مسارات مختلفة من المعلومات العالية الجودة من مصادر متنوعة.

32- وثمة حاجة إلى مواصلة مناقشة دور أدوات جديدة ومبتكرة لجمع البيانات في تحديد وتحليل الاتجاهات ودعم نتائج التقييم العالي الجودة، مع ضمان الصحة والسلامة البدنية لأصحاب المصلحة. وينبغي مواصلة النظر في أفضل الممارسات المستمدة من نهج التحليل والتقييم الإحصائية خلال جائحة كوفيد-19 والدروس المستفادة من تكيف المساعدة التقنية مع الأزمة بطريقة مبتكرة. ويشمل ذلك القيود المفروضة على استخدام الأدلة المستمدة من مجموعة واسعة من المصادر والفرص المتاحة لاستخدامها، ومنها التقييمات المستقلة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، ولا سيما في أوقات الأزمات، وكذلك أثر جائحة كوفيد-19 على هياكل ونظم التقييم الوطنية، وكيفية استخدام مسارات المعلومات الأخرى لضمان اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة.

رابعاً- النهج المتكاملة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة الجنائية (البند 4 من جدول الأعمال) والحد من معاودة الإجرام (حلقة العمل 2)

ألف- النهج المتكاملة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة الجنائية

33- يعرض هذا القسم تحديًا لورقة عمل أعدتها الأمانة عن النهج المتكاملة للتصدي للتحديات التي تواجه نظام العدالة الجنائية (A/CONF.234/5). فقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على التحديات العديدة التي تواجه نظم العدالة الجنائية وأدت إلى تفاقمها، وعلى الحاجة الملحة إلى تدابير فعالة ومتكاملة للتصدي لها.

1- العنف الجنساني ضد المرأة

34- بالنسبة للعديد من النساء، لا يعني البقاء في المنزل أنهن آمانات. وخلال عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم، انخفضت معدلات الإبلاغ عن العنف الجنساني ضد المرأة في عدة بلدان، على الرغم من وجود أدلة على تزايد حدوث هذا النوع من العنف في الأوساط المنزلية.

35- وفي بلدان مختلفة، بذلت جهود لزيادة الإبلاغ عن حالات العنف الجنساني ضد المرأة خلال الجائحة، بما في ذلك من خلال أماكن غير تقليدية مثل الصيدليات أو دكاكين البقالة أو مكاتب البريد. وهذا تطور مشجع نحو التصدي للعنف الجنساني ضد المرأة من خلال نهج شاملة تشمل جميع قطاعات المجتمع.

36- وحتى في الحالات التي تعتبر فيها قضايا العنف الجنساني ضد المرأة قضايا عاجلة، فإن المحاكم تشهد تراكمات متزايدة تحول دون المضي قدما في القضايا باعتبارها قضايا لها الأولوية المناسبة. وفي بعض البلدان، شجع تراكم القضايا على استخدام آليات العدالة التقليدية التي كثيرا ما تقوض حق المرأة في العدالة وسبل الانتصاف الفعالة.

37- وقد سارعت عدة نظم للعدالة الجنائية إلى توسيع نطاق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويجري استخدام آليات "العدالة الإلكترونية" لتيسير الإبلاغ عن العنف الجنساني ضد المرأة، وإصدار أوامر

الحماية، والفحص من قبل الخبراء، وعقد جلسات الاستماع والمحاكمات عبر الإنترنت. ونظرا لأوجه عدم المساواة القائمة فيما يتعلق بالحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فإن هناك خطرا يتمثل في تخلف القطاعات الأكثر فقرا من السكان، الذين تمثل النساء نسبة كبيرة منها، عن اللحاق بركب آليات العدالة الجنائية. ولتجنب ترسيخ أوجه القصور المنهجية، بما في ذلك الافتقار إلى موظفين مدربين، فضلا عن التحيز الجنساني والممارسات الجنسانية التي تؤدي إلى وقوع إيذاء غير مباشر، ينبغي التخطيط بعناية لتنفيذ ورصد آليات العدالة الإلكترونية في حالات العنف الجنساني ضد المرأة.

2- العنف ضد الأطفال

38- خلال هذه الجائحة، ازدادت هشاشة وضع الأطفال المعرضين بالفعل للخطر نتيجة لعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتدابير التصدي للجائحة التي تحد من إمكانية حصولهم على الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية. وقد أدت تدابير التباعد الاجتماعي إلى زيادة خطر عمل الأطفال، والاتجار بالأطفال، والاستغلال الجنسي للأطفال، وتجنيد الأطفال في الجماعات الإجرامية، فضلا عن الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة.

39- ومن المقدر أنه يوجد ما يقرب من 11 مليون طفل محتجز في جميع أنحاء العالم. وفي كثير من البلدان، لا تستوفي مرافق احتجاز الأطفال الشروط الدنيا المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية وتفتقر إلى خدمات الرعاية الصحية الملائمة. ويجب أن تكون إمكانية تعرض مرافق الاحتجاز لتفشي جائحة كوفيد-19 من الشواغل الهامة التي تترك جميع البلدان، ويجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من تدابير التصدي الوطنية لمكافحة كوفيد-19، ولا سيما بهدف خفض عدد الأطفال في أماكن الاحتجاز وضمان صحة وحسن حال الأطفال المحرومين من حريتهم.⁽¹⁸⁾

40- واعترافا بأن الأزمة الصحية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19 هي أزمة أوسع نطاقا فيما يخص حقوق الطفل، ثمة حاجة إلى تدابير متعددة القطاعات ممتثلة لحقوق الطفل للتصدي لجائحة كوفيد-19، تشمل الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات العمالية والقادة في كل قطاع.

3- توسيع صلاحيات جهاز الشرطة

41- منذ تفشي جائحة كوفيد-19، اتخذت تدابير عديدة، مثل الإلزام بارتداء الكمامات في الأماكن العامة والتباعد الاجتماعي وتقييد حرية التجمع وحظر التجول والحجر الصحي وغير ذلك من تدابير الإغلاق، وذلك من أجل مكافحة انتشار الفيروس. وفي كثير من البلدان، تتولى الشرطة إنفاذ هذه التدابير وكثيرا ما يترتب على انتهاك التدابير استجابات غير متناسبة في إطار العدالة الجنائية.

42- وفي حين يمكن تبرير العديد من هذه التدابير من منظور الصحة العامة، فإن اتساع نطاق صلاحيات جهاز الشرطة والاعتماد المفرط على تدابير العدالة الجنائية في إنفاذها يثيران شواغل بشأن احتمال انتهاك حقوق الإنسان واستغلال السلطة، وزيادة فرص الفساد، وتقييد الوصول إلى العدالة، ولا سيما بالنسبة لمن يأتون من البيئات الفقيرة والمهمشة. وقد أدت المسؤولية الإضافية عن معالجة حوادث عدم الامتثال إلى زيادة العبء

Alliance for Child Protection in Humanitarian Action and United Nations Children's Fund, (18) "Technical note: COVID-19 and children deprived of their liberty" (May 2020); and UNODC, "Protecting children deprived of liberty during the COVID-19 outbreak", UNODC Technical Assistance Services (Vienna, 2020).

على الموارد المحدودة أصلاً المتاحة للشرطة، بما في ذلك الموارد اللازمة للتحقيق في أنواع الجرائم التي يحتمل أن تتفاقم خلال الجائحة (مثل العنف المنزلي والجرائم السيبرانية والاحتيايل).

4- التمييز العنصري وإصلاح منظومة العدالة الجنائية

43- بالتزامن مع ما سبق، تحتل مسألة التمييز العنصري الممنهج من جانب الشرطة وغيرها من سلطات العدالة الجنائية الصدارة في العديد من البلدان. وقد جرى التنديد مؤخرًا بعمليات التوقيف غير الضرورية والاستخدام المفرط للقوة وقسوة الشرطة، ولا سيما ضد المنحدرين من أصل أفريقي،⁽¹⁹⁾ من خلال حركات احتجاج ضخمة في مختلف أنحاء العالم.

44- ومن الأرجح أن السكان الفقراء والمهمشين - وكثير منهم من الأقليات العرقية أو الإثنية أو الدينية في بلدانهم بسبب التمييز الهيكلي والتاريخي الكامن - هم الأكثر احتكاكًا بنظام العدالة الجنائية. وحيثما تتوافر بيانات، هناك أدلة على زيادة نسبة الأقليات من حيث الاحتكاك بنظام العدالة الجنائية وتلقيها لعقوبات أشد من جانب تلك النظم. والأقليات هي أيضًا الأكثر تضرراً من هذه الجائحة، بما يشمل فقدان الوظائف، وعدم القدرة على التباعد الاجتماعي أو اتباع الحجر الصحي، ومحدودية سبل الحصول على الرعاية الصحية الجيدة. ولمواجهة هذه الظروف المتدهورة، أصبح السكان المهمشون الآن أكثر عرضة من أي وقت مضى للاحتكاك بنظام العدالة الجنائية.

45- ويشير ذلك بقوة إلى ضرورة إصلاح جهاز الشرطة والعدالة الجنائية لمعالجة العنصرية الهيكلية وغيرها من أنواع التحيز والتمييز، وجعل نظام العدالة أكثر تمثيلاً وشمولاً لجميع أفراد المجتمع. وهذا أمر أساسي لتعزيز ثقة الجمهور في نظام العدالة والسعي إلى تحقيق هدف المساواة في وصول الجميع إلى العدالة.

باء - الحد من معاودة الإجرام: استبانة المخاطر وإيجاد الحلول

46- يعرض هذا القسم تحديًا لورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة لحلقة العمل المتعلقة بالحد من معاودة الإجرام: استبانة المخاطر وإيجاد الحلول (A/CONF.234/9). وكان لجائحة كوفيد-19 أثر عميق على نظم العدالة الجنائية، بما في ذلك استراتيجيات الدول الأعضاء للحد من معاودة الإجرام، وقد أعاققت فرص إعادة التأهيل في السجون وفي المجتمع المحلي (مثل فرص العمل).

1- البيئات التأهيلية داخل السجون

47- على الصعيد العالمي، تبين أن أثر جائحة كوفيد-19 في السجون أشد بكثير مقارنة بعامة السكان.⁽²⁰⁾ وبالإضافة إلى ذلك، أدت القيود المفروضة لاحتواء انتشار الفيروس، بما في ذلك "تدابير الإغلاق في السجون"، إلى الحد من إمكانية الوصول إلى السجون والزيارات، وتقييد حركة السجناء وبرامجهم، ونشرت القلق بين السجناء والموظفين، حيث أبلغ أكثر من 40 بلداً عن أعمال شغب في السجون.⁽²¹⁾

48- وقد مثل ذلك تحدياً أمام ضمان بيئة تأهيلية. فعلى سبيل المثال، يقع تعزيز التطبيق العملي لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) تحت ضغوط شديدة. ويجب على الدول

(19) قرار مجلس حقوق الإنسان 1/43 بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من الاستخدام المفرط للقوة وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان على يد الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين.

(20) كشفت دراسة علمية حديثة أجريت في أحد البلدان أن احتمال إصابة السجناء بفيروس كوفيد-19 أعلى بـ5.5 مرات في ذلك البلد، كما أنهم أكثر عرضة للوفاة بسببه بثلاث مرات (Brendan Saloner and others, "Research letter: COVID-19 cases and deaths in (Federal and State prisons)", *Journal of the American Medical Association*, vol. 324, No. 6 (July 2020)).

(21) Armed Conflict Location and Event Data project, COVID-19 disorder tracker: prison unrest متاح في <https://acleddata.com/2020/05/14/cdt-spotlight-prison-unrest/>.

أن تكفل كون تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها في السجون قانونية ومحددة زمنياً ومتناسبة، واستعراضها بانتظام لتقييم ضرورتها، وإبلاغها إلى السجناء بطريقة شفافة، واستكمالها بعناية بخدمات للتخفيف من الآثار الضارة على السجناء.

49- وبالإضافة إلى ذلك، كان لجائحة كوفيد-19 وتدابير الإغلاق في السجون أثر كبير على الحياة اليومية للسجناء، بما في ذلك على مشاركتهم في برامج إعادة التأهيل والاتصالات مع العالم الخارجي، مما أدى إلى زيادة عزلتهم والتأثير بشكل مباشر على آفاق تأهيلهم. ومع اتخاذ تدابير مكافحة العدوى وحماية السجناء، فمن المهم أن يتخذ موظفو السجون وإدارات السجون وغيرهم من أصحاب المصلحة كل التدابير الممكنة لضمان استمرارية الحصول على أنشطة إعادة التأهيل ودعم إعادة إدماج السجناء في المجتمع.

50- وقد بينت جائحة كوفيد-19 الثمن البالغ المتكبد عندما تواجه السجون المثقلة بالأعباء وغير المجهزة تجهيزاً جيداً جائحة أو غير ذلك من الأزمات. وينبغي أن تكون الحاجة إلى معالجة الإهمال المنهجي لخدمات السجون، وسوء أحوال السجون، والأسباب الجذرية لاكتظاظ السجون أحد الدروس الرئيسية المستفادة وأولوية في جهود الإصلاح في المستقبل.

2- الاستخدام الفعال للتدابير غير الاحتجازية والعلاج المجتمعي

51- في سياق خفض أعداد نزلاء السجون، سرعان ما أصبح استخدام التدابير غير الاحتجازية والحد من معاودة الإجرام من الأولويات بالنسبة لكثير من البلدان. وأدت قرارات العفو الرئاسية أو الملكية وغيرها من التدابير المخصصة المتعلقة بالإطلاق المبكر أو المؤقت أو المشروط للسجناء المعرضين بشكل أكبر لخطر الإصابة بالفيروس (مثل السجناء المسنين ومن يعانون من مشاكل صحية كامنة) أو الذين لا يخل الإفراج عنهم بالأمن العام (مثل مرتكبي الجرائم البسيطة وغير العنيفة، ومن قضوا معظم مدة عقوبتهم، والسجينات). وفي كثير من البلدان، تُستكمل هذه التدابير بالتقليل من دخول حالات جديدة من خلال الأحكام مع وقف التنفيذ أو فرض الغرامات.

خامساً- النهج المتعددة الأبعاد التي تعتمدها الحكومات من أجل تعزيز سيادة القانون، وفقاً لإعلان الدوحة (البند 5 من جدول الأعمال)، والتعليم ومشاركة الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة (حلقة العمل 3)

ألف- متابعة إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور

52- يعرض هذا القسم تحدياً لورقة عمل أعدتها الأمانة بشأن النهج المتعددة الأبعاد التي تعتمدها الحكومات من أجل تعزيز سيادة القانون من خلال أمور منها توفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع؛ وإقامة مؤسسات فعالة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛ والنظر في وضع تدابير اجتماعية وتعليمية وتدابير أخرى ذات صلة، منها تدابير تستهدف ترسيخ ثقافة احترام القانون مع احترام الهويات الثقافية، وفقاً لإعلان الدوحة (A/CONF.234/6)، وتقرير الأمين العام عن متابعة إعلان الدوحة (A/CONF.234/12). ومنذ عام 2016، استفاد أكثر من 2,1 مليون شخص من البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسيخ ثقافة احترام القانون، كما وفر مساعدة تقنية فُطرية لأكثر من 80 بلداً.

53- وفي بداية عام 2020، احتفلت مبادرة التعليم من أجل العدالة باليوم الدولي للتعليم ودعت إلى التعاون والتنسيق القوي بين مقرري السياسات والمربين والأوساط الأكاديمية والأمم المتحدة. ونظم مكوّن وقاية الشباب من الإضرار عن طريق الرياضة فعالية عالمية بشأن حملة "الحركة بركة" في فيينا في كانون الثاني/يناير 2020، شارك فيها نحو 70 ممثلاً للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين من 14 بلداً. وعقد الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للشبكة العالمية لنزاهة القضاء في الدوحة، في شباط/فبراير 2020. وقيم أكثر من 700 مشارك رفيع المستوى من 118 بلداً ما حققت الشبكة من إنجازات حتى الآن، وقاموا بتحديد مجالات جديدة ذات أولوية للمستقبل.

54- ومنذ بداية الجائحة، واصل البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة تحقيق النتائج وتحديد فرص جديدة للوصول إلى الفئات المستهدفة بطرائق مبتكرة وضمان استمرارية سير الأعمال. واستغل البرنامج هذه الفترة لإعادة تركيز جهوده على ما يلي: (أ) وضع تدابير مصممة خصيصاً للتصدي للجائحة؛ و(ب) تعزيز تعددية اللغات؛ و(ج) مواصلة تنفيذ الأنشطة العالمية من خلال الوسائل المتاحة عبر الإنترنت.

55- وللاحتفال باليوم الدولي للرياضة من أجل التنمية والسلام في نيسان/أبريل، أطلقت في أوزبكستان حملة للتحدي في مجال الرياضة (Sports challenge) على وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للمحافظة على التركيز والإيجابية وتوحيد الصفوف. وحظي التحدي بدعم رفيع المستوى من رئيس الوزراء وقامت بتغطيته قنوات التلفزيون الوطنية الرئيسية. وفي الهند، أطلقت مبادرة التعليم من أجل العدالة سلسلة للتعلم وقت الإغلاق تحت اسم "The lockdown learners"، وهي سلسلة من الحوارات التفاعلية عبر الإنترنت بشأن تعزيز أهداف التنمية المستدامة والعمل الشبابي مع الطلاب والمربين. ووزعت مواد تعليمية على 598 مدرسة.

56- وفي إطار مكون إعادة تأهيل السجناء في البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، قُدمت لوائح النظافة إلى عدة سجون، وأصدر المكتب ورقة موقفية بشأن التأهب لجائحة كوفيد-19 والتصدي لها في السجون. وفي إطار مكون النزاهة القضائية، نظمت سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن التحديات الجديدة التي تواجه القضاة في جميع أنحاء العالم خلال جائحة كوفيد-19.

57- وعملاً بمبدأ تعددية اللغات، أُجريت أكثر من 300 ترجمة إلى 15 لغة من خلال شراكات، منها الشراكة مع الرابطة الفرنسية المعنية بأفلام الأطفال (Films pour enfants)، التي أطلقت مهرجاناً عالمياً لأفلام الأطفال عبر الإنترنت، ومحكمة العدل العليا في الاتحاد الروسي، التي ترجمت المبادئ التوجيهية غير الملزمة لاستخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي، وجامعة قطر، التي ترجمت النماذج الجامعية للتعليم من أجل العدالة إلى اللغة العربية.

58- ونظم البرنامج أكثر من 250 نشاطاً عبر الإنترنت وصلت إلى ما يقرب من 100 000 شخص. وتضمنت الأنشطة حلقات عمل مع الأوساط الأكاديمية، وبرامج محاكاة الأمم المتحدة النموذجية عبر الإنترنت، ودورات تدريبية لمعلمي المدارس الابتدائية عبر الإنترنت، وأنشطة للتوعية للمؤسسات الأكاديمية العليا. كما نظمت مبادرة التعليم من أجل العدالة أكبر مؤتمر على الإطلاق يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن الصلة بين التعليم وسيادة القانون. وتجمع أكثر من 2 100 مشارك من 109 بلدان عبر الإنترنت خلال سلسلة الحوار العالمي للتعليم من أجل العدالة في الفترة من 1 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2020 لمناقشة المنظورات الناشئة عن الجائحة بشأن التعليم من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن نزاهة القضاء خلال جائحة كوفيد-19 في إطار مكون النزاهة القضائية.

59- ولا يزال تقديم المساعدة التقنية النظرية مستمراً. فعلى سبيل المثال، أصبحت بنن وتركيا والجزيل الأسود والعراق مؤخراً مواقع تدريبية للشبكة العالمية لنزاهة القضاء، مما زاد عدد الولايات القضائية التي تنفذ أدوات التدريب على الأخلاقيات القضائية إلى أكثر من 60 ولاية.

60- وجرى استخدام الاتصالات الرقمية؛ فعلى سبيل المثال، جرى نشر أكثر من 50 من القصص الشبكية والمقالات المواضيعية الأخرى، معظمها عن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك سلسلة فريدة من مقالات الرأي التي كتبها قضاة من جميع أنحاء العالم. وزار أكثر من مليون شخص الموقع الشبكي للبرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة منذ كانون الثاني/يناير.

باء - التُّهَج المتعددة الأبعاد التي تعتمد عليها الحكومات من أجل تعزيز سيادة القانون

1- الوصول إلى العدالة

61- لمساعدة البلدان على ضمان أن تتمكن الناجيات من العنف الجنساني ضد المرأة من الوصول إلى خدمات الشرطة والعدالة، ولا سيما أثناء عمليات الإغلاق، أعد المكتب موجزا مواضيعيا عن العنف الجنساني ضد النساء والفتيات، وأسهم في الموجز المتعلق بجائحة كوفيد-19 وتوفير الخدمات الأساسية للناجيات من العنف ضد النساء والفتيات، وكذلك في البيان المشترك بين الوكالات بشأن العنف ضد النساء والفتيات في سياق جائحة كوفيد-19.

62- وواصل المكتب دعمه لخطة عمل الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالعنف ضد الأطفال، وتوفير الإرشاد إلى الدول بشأن كيفية الحد من مخاطر العنف ضد الأطفال المحرومين من حريتهم واستغلالهم والتعدي عليهم.

63- وكان للجائحة وتدبير الاحتواء أثر على إمكانية وصول ضحايا الاتجار إلى العدالة. وأصبحت إجراءات تحديد الهوية أكثر صعوبة بسبب تقليص الخدمات أو تحويل الموارد، مما أثر على القدرة التشغيلية لجهاز الشرطة. وحُدَّت التدابير من قبيل القيود المفروضة على التنقل وإغلاق المكاتب من إمكانية الوصول إلى السكن والرعاية الصحية والمعلومات والمشورة والخدمات القانونية وغيرها من الخدمات. وواجه بعض ضحايا الاتجار مشاكل في تجديد ملفات الهجرة المؤقتة المرتبطة بوضعهم كضحايا. كما تأثرت الإجراءات القضائية، بما في ذلك عدم القدرة على الامتثال لفترات التقادم أو جمع الأدلة، مما أدى إلى تأخير العدالة بالنسبة للضحايا. ووضع المكتب أداة للتقييم السريع لكي تقوم البلدان بتقييم أثر الجائحة على الخدمات الأساسية المقدمة للضحايا، وقدم دورات تدريبية لمكافحة الاتجار بالأشخاص دون مقابل للممارسين العاملين في مجال العدالة الجنائية.

64- كما كان لتدابير الطوارئ وإغلاق المحاكم بسبب الجائحة أثر كبير على حقوق المحتجزين قبل المحاكمة والسجناء الذين لم يتمكنوا من الحصول على الخدمات القانونية لضمان حقوقهم في الحصول على محاكمة وفقا للأصول القانونية.

65- وقد سلطت الجائحة الضوء على عدم وجود قاعدة أدلة متعلقة بتقديم خدمات المساعدة القانونية والوصول إليها في العديد من البلدان. ولمقدمي المساعدة القانونية أيضا دور حاسم في معالجة الحالات التي يجري فيها إنفاذ السلطات الاستثنائية الموسعة لأجهزة الشرطة بطريقة تمييزية أو الاستخدام غير المتناسب أو غير القانوني للقوة.

2- مؤسسات فعالة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع

66- من الضروري أن تواصل جميع المؤسسات العامة دعم مبادئ سيادة القانون والنزاهة والشفافية والمساءلة وحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون لدى المؤسسات العامة آليات كافية للمساءلة والإبلاغ والرقابة، وتدابير لإدارة الموارد على نحو فعال وشفاف وغير ذلك من التدابير الرامية إلى منع الفساد، وضمانات كافية خلال هذه الجائحة.

67- واستكملت الشبكة العالمية لنزاهة القضاء وضع العديد من المنتجات المعرفية، بما في ذلك مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن استخدام القضاة لوسائل التواصل الاجتماعي؛ وورقة تتناول مسائل نزاهة القضاء

المتصلة بنوع الجنس ودليل عن كيفية وضع مدونات لقواعد سلوك القضاة. والشبكة بصدد وضع توجيهات جديدة للسلطات القضائية، على سبيل المثال بشأن الاستخدام الأخلاقي للكفاء الاصطناعي والحصانات القضائية.

جيم- التعليم ومشاركة الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة

68- يعرض هذا القسم تحديًا لورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة لحلقة العمل المتعلقة بالتعليم ومشاركة الشباب باعتبارهما عنصرين أساسيين في تعزيز صمود المجتمعات في وجه الجريمة (A/CONF.234/10). وكان القدر الأكثر من الاضطرابات التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 حتى الآن في نظم التعليم،⁽²²⁾ كما كان لها أثر سلبي على مشاركة الشباب في المجتمع.⁽²³⁾ ومن الآثار الرئيسية لهذه الجائحة زيادة معدلات التسرب من الدراسة، وانخفاض فرص التنشئة الاجتماعية، ومحدودية فرص الوصول إلى الأنشطة الرياضية والبدنية، مما قد يؤدي إلى انتشار القلق واضطرابات الصحة العقلية. وزادت أيضا حدة أوجه عدم المساواة القائمة في الحصول على التعليم، مع استبعاد فئات اجتماعية معينة والشباب الضعيف والمهمش أصلا.

69- وسوف يتطلب التعافي بشكل أفضل من جائحة كوفيد-19 اتباع نهج يقوم على إشراك المجتمع بأسره.⁽²⁴⁾ ونتيجة لذلك، يجب أن تشمل النهج المتعددة الأبعاد من أجل تعزيز سيادة القانون الأطفال والشباب وقطاع التعليم على جميع المستويات وعلى الأصعدة غير النظامية وغير المنظمة.

70- ومن خلال مبادرة التعليم من أجل العدالة التابعة للمكتب، قدم المكتب أكثر من 230 نشاطا عبر الإنترنت وبالاتصال الشخصي استفاد منها 86 000 شخص في كافة المستويات التعليمية خلال الفترة من آذار/مارس إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020. وواصل المكتب أيضا العمل مع الشباب من أجل التحفيز على منع الجريمة من خلال الرياضة من خلال برنامج "الحركة بركة".⁽²⁵⁾ ويواصل معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة تقديم تعليم جيد النوعية من خلال برنامج الماجستير في مجال الجريمة عبر الوطنية والعدالة، وغير ذلك من أنشطة الدراسات العليا عبر الإنترنت التي يستفيد منها عدد كبير من المشاركين.

سادسا- التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية من أجل منع الجرائم بجميع أشكالها والتصدي لها (البند 6 من جدول الأعمال)، والتطورات الأخيرة والحلول المستجدة، لا سيما التكنولوجيات الجديدة بوصفها وسائل لارتكاب الجريمة وأدوات لمكافحتها (حلقة العمل 4)

ألف- التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية من أجل منع الجرائم بجميع أشكالها والتصدي لها: الإرهاب بجميع تجلياته؛ وأشكال الجريمة الجديدة والمستجدة

1- التطورات وتدابير التصدي ذات الصلة بمكافحة الإرهاب

.United Nations, "Policy brief: education during COVID-19 and beyond" (August 2020) (22)

.Inter-Agency Network on Youth Development, "Statement on COVID-19 and youth" (April 2020) (23)

United Nations, *United Nations Comprehensive Response to COVID-19: Saving Lives, Protecting Societies*, (24)
Recovering Better (September 2020)

(25) جرى تكييف الأنشطة لتقديمها على نحو آمن.

71- يعرض هذا القسم تحديثاً لورقة عمل أعدتها الأمانة بشأن التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية من أجل منع الجرائم بجميع أشكالها والتصدي لها: الإرهاب بجميع تجلياته، وأشكال الجريمة الجديدة والمستجدة (A/CONF.234/7). وقد أحدثت جائحة كوفيد-19 تحولات فيما يتعلق بخطر الإرهاب، وأدت إلى تفاقمه في العديد من البلدان. وأعيد توجيه الموارد التي كانت مخصصة أصلاً لمكافحة الإرهاب لمعالجة الأزمة الصحية. كما أبرزت الجائحة أيضاً مواطن الضعف أمام أشكال الإرهاب الجديدة والمستجدة، مثل إساءة استخدام التكنولوجيا الرقمية، والهجمات السيبرانية على البنى التحتية الحيوية، والإرهاب البيولوجي. وفي أيلول/سبتمبر 2020 نظم المكتب فعالية عبر الإنترنت للتوعية بشأن الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب البيولوجي، وشجع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الصكوك القانونية والاستعداد على نحو أفضل للتصدي لخطر الإرهاب البيولوجي.

72- وقد أعادت الجائحة الجهود الرامية إلى إعادة الأفراد المشتبه في صلتهم بالجماعات الإرهابية من مناطق النزاعات إلى أوطانهم، بمن فيهم النساء والأطفال. وتعطل تقديم الخدمات الحيوية إلى ضحايا الإرهاب، مثل عمليات العدالة الجنائية والدعم النفسي، أو أجل أو أنهى. وفي هذا السياق، دعم المكتب إعداد منشور بشأن نهج استراتيجي لتحويل ضحايا الإرهاب إلى رسل من أجل السلام (*From Victims of Terrorism to Messengers for Peace: A Strategic Approach*) لتعزيز قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الساعين إلى زيادة الدعم المقدم إلى ضحايا الإرهاب. وصدر المنشور في عام 2020.

73- وقد رأت الجماعات الإرهابية في عدم اليقين الذي تسببت فيه الجائحة فرصة لاستغلال الاضطرابات والآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السلبية للجائحة. وشهدت أفريقيا والشرق الأوسط زيادة في الهجمات الإرهابية. وفي النمسا، وقع هجوم إرهابي في فيينا في منطقة مزدحمة بالمطاعم في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عشية إغلاق مقرر لمدى شهر بسبب جائحة كوفيد-19.

74- ولضمان استمرار الدول الأعضاء في تلقي الدعم خلال الجائحة، بدأ المكتب في تقديم المساعدة التقنية لمكافحة الإرهاب عبر الإنترنت، وقدم التدريب لأكثر من 1 000 من موظفي أجهزة العدالة الجنائية وإنفاذ القانون منذ بدء الجائحة. والأداة الرئيسية المستخدمة لتيسير ذلك هي منصة المكتب الحاسوبية للتعليم في مجال مكافحة الإرهاب، التي تلقى التدريب من خلالها أكثر من 600 من الممارسين. وتتيح هذه المنصة التواصل على نطاق واسع مع الممارسين العاملين في مجالي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون، والخبراء في مجال مكافحة الإرهاب، ومؤسسات التدريب، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

2- التعاون الدولي على منع ومواجهة أشكال الجريمة الجديدة والمستجدة

75- فرضت الجائحة قيوداً كبيرة على القدرات البشرية والتقنية والمالية لكشف الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومنعها ومكافحتها. وأدى ترتيب أولويات التمويل للاستجابة للجائحة، وكذلك الاحتياجات المتعلقة بالتباعد الاجتماعي، إلى تقليل الانخراط العملي من جانب أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنواع الجريمة. وأفيد بأن ذلك أدى إلى تعطيل الوصول إلى نظم استخبارات آمنة لمكافحة غسل الأموال، وتقليل القدرة على متابعة قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب.⁽²⁶⁾ وقد أدت ممارسات العمل من المنازل إلى زيادة عدد ضحايا الجرائم السيبرانية المحتملين. ولوحظ نمو في الجريمة باستغلال تكنولوجيات الاتصالات،⁽²⁷⁾ إلى جانب تصاعد مخاطر الاحتيال والجرائم المالية. كما أُبلغ عن طلبات احتيالية للحصول على أموال للإغاثة تتعلق بجائحة كوفيد-19 باستخدام معلومات شخصية مسروقة.⁽²⁸⁾

(26) UNODC, "Money-laundering and COVID-19: profit and loss" (Vienna, 2020)

(27) UNODC, "Cybercrime and COVID-19: risks and responses" (Vienna, 2020)

(28) David Maimon, "Sketchy darknet websites are taking advantage of the COVID-19 pandemic: buyer beware", *The Conversation*, 19 April 2020

76- وقد أظهر اعتماد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في دورته العاشرة في تشرين الأول/أكتوبر 2020، قرارات بشأن مكافحة الاتجار بالمنتجات الطبية المزيفة، والجرائم المضرة بالبيئة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلقة بالمتلكات الثقافية مواصلة المجتمع الدولي تركيزه على التصدي للتهديدات الجديدة.

77- وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم، طلبت الجمعية العامة في قرارها 189/73 إلى المكتب أن يتحاور مع جهات منها فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومنظمة الصحة العالمية، لكي يتمكن المكتب من تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بهذا الشكل من أشكال الجرائم.⁽²⁹⁾

78- وفي عام 2020، شارك المكتب مع مقدمي التكنولوجيا في دعم الدول الأعضاء لزيادة التوعية بالمجال البحري، وبيسر إجراء محاكاة للمحاكمات بغرض تعزيز الأطر القانونية الوطنية، وتدريب أعضاء النيابة العامة، وضمان التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال إنفاذ القانون البحري والجهات القضائية الفاعلة.⁽³⁰⁾ وردا على استخدام ناقلات البضائع السائبة لأغراض التهريب، وهو اتجاه استجد خلال الجائحة، جرى توسيع نطاق إنفاذ القانون البحري ليشمل تقنيات تفتيش السفن أثناء وجودها على الرصيف.

باء - الاتجاهات الراهنة للجريمة، والتطورات الأخيرة والحلول المستجدة، لا سيما التكنولوجيات الجديدة بوصفها وسائل لارتكاب الجريمة وأدوات لمكافحتها

79- يعرض هذا القسم تحديثاً لورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة لحلقة العمل المتعلقة بالاتجاهات الراهنة للجريمة، والتطورات الأخيرة والحلول المستجدة، لا سيما التكنولوجيات الجديدة بوصفها وسائل لارتكاب الجريمة وأدوات لمكافحتها (A/CONF.234/11). وقد أوجدت الجائحة فرصاً إجرامية جديدة من خلال زيادة استخدام الموجودات الافتراضية.⁽³¹⁾ وفي دراسة تركز على الاتحاد الأوروبي، لوحظ أنه في حين أن النقد قد يظل سائداً في بعض القطاعات، فمن المتوقع حدوث تحول عام إلى خيارات الدفع غير النقدية، بما في ذلك العملات المشفرة، مما سيكون له تأثير على الأعمال التجارية الإجرامية.⁽³²⁾

80- وقد شهدت أسواق الشبكة الخفية (دراكنت) تنوعاً فيما تعرضه بما يتماشى مع الجائحة. ومن الظواهر الشديدة الوضوح انتشار عمليات الاحتيال التي تروج لعدّد الاختبار الخاصة بفيروس كوفيد-19 وعلاجات له.⁽³³⁾

81- وفي أيلول/سبتمبر 2020، انضمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) لإعلان نتائج الجهود الدولية المنسقة الرامية إلى تعطيل الاتجار بالمؤثرات

(29) انظر أيضاً تقرير الأمين العام بشأن تدعيم وتعزيز التدابير الفعالة والتعاون الدولي في مجال التبرع بالأعضاء وزرعها لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم والاتجار بالأعضاء البشرية (A/75/115)؛ و Inter-Agency Coordination Group against Trafficking in Persons, "Trafficking in persons for the purpose of organ removal", Issue Brief, No. 9 (2020).

(30) انظر UNODC, *Maritime Crime: A Manual for Criminal Justice Practitioners*, 3rd ed. (Vienna, 2020).

(31) Financial Action Task Force, "COVID-19-related money-laundering and terrorist financing: risks and policy responses" (Paris, 2020).

(32) European Union Agency for Law Enforcement Cooperation (Europol), "Beyond the pandemic: how COVID-19 will shape the serious and organized crime landscape in the EU" (The Hague, 2020), p. 9.

(33) انظر United States of America, Federal Trade Commission, "Coronavirus advice for consumers".

متاح في www.ftc.gov/coronavirus/scams-consumer-advice.

- الأفيونية على الشبكة الخفية. وأسفرت العملية عن اعتقال أكثر من 70 شخصا في جميع أنحاء العالم وضبط أسلحة ومخدرات وأكثر من 6,5 ملايين دولار من العملات المشفرة.⁽³⁴⁾
- 82- وخلال هذه الجائحة، أُبلغ عن حدوث زيادة كبيرة في تبادل المواد التي تصور الاستغلال الجنسي للأطفال وانتهاكهم جنسيا من خلال شبكات الأقران ومنصات وسائط التواصل الاجتماعي وتطبيقات التراسل.⁽³⁵⁾
- 83- ووثق أعلاه أثر الجائحة على الجرائم التي تضطلع فيها التكنولوجيا بدور أساسي، مثل الجرائم المتعلقة بالأسلحة النارية، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين. وهناك تحديات إضافية تتعلق باحتمالات اختراق الجماعات الإجرامية المنظمة بشكل أكبر لقطاع الرعاية الصحية.
- 84- وكما ذكر سابقا، كُلفت سلطات إنفاذ القانون في العديد من الدول بإنفاذ تدابير لاحتواء فيروس كوفيد-19، وأصبحت من ثم الوجه العام للتدابير التي تتخذها الدولة للتصدي لفيروس كورونا.⁽³⁶⁾ وقامت عدة حكومات بنشر أدوات مراقبة جديدة لرصد السكان في إطار السعي لاحتواء الفيروس. ومع تزايد فهم تطبيقات التكنولوجيا الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، يمكن لتلك التكنولوجيات أن تكون موردا قويا لكيانات إنفاذ القانون.⁽³⁷⁾
- 85- ومع ذلك، كانت هناك تحذيرات من منح صلاحيات جديدة دون ضوابط وموازن مناسبة، مما يثير الخوف من زيادة الاستعداد للتخلي عن الخصوصية مقابل المراقبة الصحية الفعالة.⁽³⁸⁾ وثمة شاغل آخر وهو أنه قد لا يكون واضحا كيف ستُزَم الحكومات، بعد انتهاء الجائحة، بالتخلي عما تضعه من تلك الصلاحيات الجديدة.
- 86- ومن المفاهيم المهمة التي تعين مراعاتها عند تقييم الإمكانيات الكبيرة لاستخدام كيانات إنفاذ القانون للأدوات الجديدة، ومنها الذكاء الاصطناعي، احترام القانون والقبول الاجتماعي والثقة والمسؤولية والأخلاق. ومن شأن التعااضي عن تلك المفاهيم تقويض ثقة المجتمعات في كيانات إنفاذ القانون.
- 87- وتسببت جائحة كوفيد-19 في إرجاء تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو قصرها على الحالات الطارئة.⁽³⁹⁾ كما شكلت الجائحة فرصة لتحقيق إمكانية التعدد والمرونة والقدرة على التكيف من خلال تدابير منها إرسال طلبات التعاون الدولي إلكترونيا والتداول الفيديوي.⁽⁴⁰⁾
- 88- وفي إطار التدابير الرامية إلى التخفيف من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19، عزز المكتب استخدام الحلقات الدراسية الشبكية وأدوات التعلم الإلكتروني والبنث الشبكي لأغراض التدريب. وللاستفادة من تلك التكنولوجيات، واصل المكتب معالجة الحاجة المتزايدة إلى تدابير التصدي المرنة خلال تفشي جائحة كوفيد-19.

United States Department of Justice, “International law enforcement operation targeting opioid traffickers on the darknet results in over 170 arrests worldwide and the seizure of weapons, drugs and over \$6.5 million”, 22 September 2020.

International Criminal Police Organization (INTERPOL), “Threats and trends: child sexual exploitation and abuse – COVID-19 impact” (2020).

Global Initiative against Transnational Organized Crime, “Crime and contagion: the impact of a pandemic on organized crime” (Geneva, 2020).

INTERPOL and United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute, *Towards Responsible AI Innovation: Second INTERPOL-UNICRI Report on Artificial Intelligence for Law Enforcement* (Lyon, France; and Turin, Italy, 2020).

Bryan Walsh, “The pandemic’s coming health surveillance state”, *Axios*, 21 March 2020 (38).

Council of the European Union, “The impact of COVID-19 on judicial cooperation in criminal matters: executive summary of information compiled by Eurojust and EJM”, document 7693/5/20 REV 5.

(40) تقرير عن اجتماع الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي المعقد في فيينا يومي 7 و8 تموز/يوليه 2020 (CTOC/COP/WG.3/2020/4)، الفقرات 63-70.

سابعاً - الاستنتاجات

89- لا يزال تحليل وتقييم أثر أوضاع الأزمات مثل جائحة كوفيد-19 على اتجاهات الجريمة أمراً صعباً بسبب ندرة البيانات. ولعل المؤتمر يود أن يناقش كيفية تحليل التغيرات الآنية والتوقعات الطويلة المدى بغرض استيعاب الوضع السريع التغير والأثر المحتمل على الجريمة على المدى الطويل. وفي هذا السياق، ينبغي تشجيع البلدان والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية على استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات المبتكرة للبيانات بغرض تقييم الاتجاهات الأولية القصيرة المدى، وكذلك التنبؤ بالتغيرات في اتجاهات الجريمة في حالات الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19 على المدى المتوسط والطويل. ومن شأن تكييف واستخدام مجموعة متنوعة من البحوث، والإحصاءات والتقييمات المستقلة معاً أن يوفر أدلة قوية وقاعدة معارف لاتخاذ القرارات على المستويات المؤسسية والاستراتيجية والبرنامجية.

90- ولعل المؤتمر يود أيضاً أن يتناول كيفية تحويل الصورة العالمية الناشئة، كما تتبين من المعلومات المتاحة، إلى تدابير وقائية يمكن أن تتوقع كيفية استفادة المجرمين والجماعات الإجرامية المنظمة من الأزمة. وقد أدت الجائحة إلى انخفاض معدلات بعض الجرائم، وخفض العنف الإجرامي، ولو مؤقتاً؛ ولعل المشاركين يودون مناقشة الفرص المتاحة للاستفادة من هذه المكاسب لبناء مجتمعات أكثر أمناً.

91- ومع مراعاة أن هذه الجائحة قد عجلت من الحاجة إلى معالجة اكتظاظ السجون بسبب الخطر غير العادي لانتقال عدوى فيروس كوفيد-19 في السجون، لعل المؤتمر يود أن يتناول تدابير إضافية للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على جائحة كوفيد-19، لا في سياق السجون فحسب، وإنما في سياق نظم العدالة الجنائية عموماً. وينبغي إيلاء الاهتمام للأثر الذي تعاني منه الفئات المهمشة والضعيفة من السكان. وينبغي وضع التدابير غير الاحتجازية والعلاج المجتمعي في الاعتبار في إطار الاستراتيجية المنهجية والمستدامة الرامية إلى منع اكتظاظ السجون، والحد من معاودة الإجرام وتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي. وينبغي أيضاً النظر في ضمان وجود ما يكفي من تدخلات مجتمعية ودعم لمعالجة الآثار السلبية للجائحة بغرض تحقيق هذا الهدف.

92- وفي هذا السياق، لعل المؤتمر يود أن يواصل تقييم كيفية تصدي الدول الأعضاء على نحو استباقي لأوجه عدم المساواة المنهجية المحلية التي يرجح أن تزيد من تفاقم هذه الجائحة في مجتمعاتها. ويمكن أن يقلل ذلك من عوامل الخطر ويعزز عوامل الوقاية المرتبطة بالجريمة والعنف، مع إيلاء اهتمام خاص لرفاه الشباب ونموهم.

93- ولعل المؤتمر يود أن يشجع الحكومات في جهودها الرامية إلى ضمان إعلاء المؤسسات العامة لمبادئ سيادة القانون والنزاهة والشفافية والمساءلة وحقوق الإنسان، بما في ذلك في إطار ما تتخذ من تدابير للتصدي للجائحة الحالية. ولعله يود أيضاً أن يدعو الحكومات إلى ضمان اعتبار الخدمات، ومنها خدمات الشرطة والخدمات القضائية، المقدمة إلى الناجيات من العنف الجنساني ضرورية، وضمان إبقائها متاحة ومدعومة بالموارد ويمكن الوصول إليها. ولعل المؤتمر يود كذلك معالجة السبل الكفيلة بضمان أن تعزز المؤسسات العامة وغيرها من أصحاب المصلحة سيادة القانون من خلال التعليم والمشاركة المجتمعية للأطفال والشباب، وفقاً للغايات 4-7 من أهداف التنمية المستدامة. وقد يلزم أيضاً مناقشة كيفية ضمان ألا تؤدي الجائحة إلى تخلف الشباب عن الركب، وكيفية تأمين الأماكن العامة للرياضة، والرفاه، والأنشطة الثقافية والترفيهية، وفقاً للغايات 11-7 من أهداف التنمية المستدامة.

94- ولعل المؤتمر يود مناقشة أثر جائحة كوفيد-19 على التعاون الدولي في مجالي القضاء وإنفاذ القانون فيما يتعلق بجميع أنواع الجرائم والإرهاب، والنظر في الآثار على المدينين القصير والمتوسط على القدرة على تقديم المساعدة التقنية للجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والوطنية.

95- ولعل المؤتمر يود أن ينظر، ضمن جملة أمور، في استفادة التعاون الدولي على التصدي لأشكال الجريمة الجديدة والمستجدة من الدروس المستفادة خلال الجائحة، ومناقشة كيفية ضمان عدم تريح الجماعات الإجرامية المنظمة من الاهتمام المتوقع والضروري بالصحة العامة من جانب المجتمع الدولي.

96- ولعل المؤتمر يود أيضا أن يتناول قدرة الدول الأعضاء على التعاون بغرض الحد من مواطن الضعف التي تسببت فيها الجائحة. وينبغي توجيه اهتمام إمكانية تسخير الإمكانيات الإيجابية للتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، من أجل الاستجابة الفورية للأنماط الإجرامية التي تتحول وتتكيف مع الواقع الجديد الناشئ عن الجائحة. كما أنه ينبغي تعزيز النهج المتعددة التخصصات والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف وضع حلول قائمة على التكنولوجيا لمخاطر الجريمة، بما يتماشى مع حقوق الإنسان ومعايير الإنصاف والمساءلة والشفافية.